٢٤٢ و٣٣٨، الخ (وعندما وافقت المنظمة على ذلك، رفضت اسرائيل هذا الاعتراف، على اي حال). وسارع الاميركيون، بـ «هبلهم» المعهود الى الموافقة على هذه الطلبات، مانحين بذلك «فيتو» لاسرائيل، على حد تعبير بعض الاميركيين، على السياسة الاميركية تجاه الفلسطينيين، وهو ما ترفض، عادة، حتى الدول الصغرى، من خلال حرصها على «سيادتها»، القبول به. وقد منع هذا التعهد الاميركيين فعلاً، في أكثر من مناسبة، من انتهاج سياسات كانت ستؤدي فيما لو اتبعت، ربما، الى تقدّم، هنا أو هناك، على صعيد حل القضية الفلسطينية، والى تغييرات في الشرق الاوسط عامة.

كذلك، من المتوقع ان يكون هنالك تغيير مماثل، وإنْ بمدى اقل، على صعيد علاقات اسرائيل مع باقي دول العالم. فزعماء العمل يتحدثون صراحة عن التغيير الذي طرأ على المناخ الدولي عامة، والاسس الجديدة للعبة في اطار ما يسمى النظام العالمي الجديد. وكثيراً ما انتقدوا الليكود بسبب تشدّده وتوتيره للعلاقات، من دون مبرّر، مع دول عديدة. ولذلك يبدو من الطبيعي ان يبادروا الى تحسين موقع اسرائيل وسمعتها في هذا المجال ايضاً.

واضافة الى ذلك، هنالك، أيضاً، تغييرات متوقعة على صعيد السياسة الداخلية تبدو ملامحها، من الآن، واضحة للغاية، وسيكون لها تأثيرها في المستقبل، على أكثر من صعيد. فخلال حكم الليكود تمّ توجيه مصادر وموارد اقتصادية ضخمة لدعم الاستيطان والمستوطنين في الارض المحتلة، وذلك بمنح القروض المختلفة والحوافز المالية والاعفاءات الضريبية، على اختلاف أنواعها، على حساب دافع الضرائب اساساً. ونتيجة لذلك من ناحية، ولقدوم اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الروس، الذين كانوا بحاجة الى موارد اضافية لاستيعابهم، من ناحية ثانية، تدهور الاقتصاد الاسرائيلي وتفشّت البطالة بشكل ملحوظ. ويقال ان ذلك كان واحداً من الاسباب لتفشي النقمة على الليكود، وانفضاض اعداد لا بأس بها من الناخبين من حوله واتجاههم نحو العمل وأحزاب أخرى، ممّا أدّى الى فقدانه السلطة. كذلك اضطر الليكود، خلال فترة حكمه، الى تقديم معونات ضخمة للاحزاب المتديّنة، كانت بمثابة نوع من «الخوة»، على شكل معونات لمشاريعها ومدارسها الخاصة، وذلك لضمان تأييدها لحكومته. ونتيجة لتلك المساعدات ازدادت تلك الاحزاب قوة، استغلتها للحصول على مزيد من القوة والنفوذ، والكل على طريق التشدّد والتطرّف. ومع فوز حزب العمل، أعلن زعماؤه، صراحة، انهم سينفّذون السياسة التي وعدوا الناخبين بانتهاجها، ومفادها اعادة توزيع الموارد الاقتصادية، بصورة اكثر عدالة، وتغيير سلّم الاولويات. ونتيجة لذلك، أعلن هؤلاء ان الاستيطان والمستوطنين لن يحظوا، بعد اليوم، بأية افضليات او مساعدات استثنائية، بل ان مثل هذه الافضليات ستوجّه الى مناطق أخرى في داخل اسرائيل، هي الاولى بذلك. وهذا وحده، حتى اذا لم يتمّ تجميد الاستيطان رسمياً، كافٍ لتوجيه ضربة مؤلمة الى «الطفرة» الاستيطانية في الارض المحتلة، التي استعرت خلال حكم الليكود، ويؤدي الى تجميدها. فقد بقي الاستيطان، في الارض المحتلة، خلال فترة طويلة، مبعثراً وضيق النطاق، ولم يأخذ في الاتساع الاّ عندما بدأ ضخ الموارد المالية الى هناك. وعندما تنضب الموارد المالية الرسمية، تجف معها «الطفرة» أيضاً. والقاعدة نفسها تنطبق على طريقة التعامل مع المتديّنين، الذين يفترض ان يصبحوا أكثر عقلانية وواقعية عندما يُصدّ ابتزازهم ويوضعون في مواقعهم الصحيحة.

ولعله من المناسب التوقف هنا، قليلاً، للمقارنة بين سلّمي افضليات كل من العمل والليكود، لما يلقيه ذلك من اضواء على الفكر والممارسة الصهيونيين، اللذين لا يمكن الاّ ان يرتكزا الى منطلقات التمييز والعنصرية. فالعمل، على عكس الليكود، لا يريد تقوية الاستيطان في الارض المحتلة،